اليه لم من تبنتان عند ابن مالك وله ثلاثة عند الجمهور فالصور عند ابن مالك خمسون حاصلة من ضرب
خمسة وعشرين في من تبنتي القرب والبعد وعند الجمهور خمسة وسبعون حاصلة من ضرب خمسة
وعشرين في المراتب الثلاث وكان مقتضى العقل ان تكون مائة وثمانين صورة حاصلة من ضرب
ستة وثلاثين في المراتب الثلاثة ويشار للمفرد المذكر العلم بذا ولمثناه بذان رفعا وذين
جرا ونصبا وللمفردة المؤنثة بعشرة الفاظ منها ذي ولمثناها بتان رفعا وتين جرا ونصبا
وللجمع مطلقا باولاء مدا او قصرا وكلها مبنية على مختار المحققين في تثنيتي ذين وتين ويمكن
ان يصرف عن ظاهره ويدرج تحته الموصول الاسمي وهو ما افتقر ابدا الى الوصل بجملة خبرية او
وصف صريح لغير تفضيل او ظرف او جار ومجرور تامين والى عائد او خلفه وهو الذي للمفرد
المذكر واللذان لمثناه رفعا واللذين له جرا ونصبا والاولى لجمعه والتي للمؤنثة واللتان لمثناها
رفعا واللتين له جرا ونصبا واللاتي لجمعها والاولى لجمع المذكر والمؤنث والكلام فيه اعرابا وبناء
كالكلام في اسماء الاشارة سوا بسوا وهذه الالفاظ تسمى موصولا نصا وهو ما يستعمل
بلفظ واحد لمعنى واحد واما المشترك وهو ما يستعمل لمعان بلفظ واحد فهو من للعقلاء
وما لغيرهم واي للجميع وال في نحو الضارب والمضروب كذلك وذو عند طي وذا بعد ما ومن
الاستفهاميتين وبسط كل هذا في المبسوطات قال في شرحه والثالث والرابع
الاسم المبهم ان لم تاخذ بقضية تمثيله الاتي بناء على ان المثال يوضح ولا يخصص
فيشمل الاسم الموصول ايضا نصا ومشتركا وجهة الابهام الاتية في جهة التعريف
لان الموصول صالح لكل ما اتصف بمدلول الصلة فاذا استعملته في فرد معين من ذلك
المفهوم تعين وزال عنه الابهام كما ان اسم الاشارة صالح لكل مشار اليه فاذا استعملته
في فرد من ذلك المفهوم تعين وزال عنه الابهام لكن اسم الاشارة اعرف من الموصول والمتفق
عليه فمفعول الاشارة لغة الايما باليد او نحوها وعرفا على حذف مضاف اي اسم الاشارة
قال ابن مالك حده ما وضع لمسمى واشارة اليه قال الاستاذ نا فخرج بقوله واشارة اليه
ما عدا اسم الاشارة واعترض عليه بانه غير مطرد لدخول المضمرات وجميع المظهرات لان
المضمر يشار به الى مرجعه ومفسره والمظهرات كان نكرة يشار به الى واحد من الجنس
غير معين وان كان معرفة فالى واحد معين وبان فيه دورا لانه اخذ لفظ الاشارة في
حد المعرف والمعرف واجيب عن الاول بان المراد بالاشارة الاشارة الحسية
وما ذكر من الاسماء المنقوض بها ليست كذلك بناء على ان الاصل في اسماء الاشارة كما
هو ان لا يشار بها الا الى مشاهد محسوس قريبا او بعيدا فان اشير بها الى غيره فلتنزيله
منزلة

منزلة الغرض وعن الثاني بان التعريف لفظي وبان المراد بالاول الاصطلاحي وبالثانية اللغوي والمعنى
ان اللفظ المسمى عند النحاة باسم الاشارة اصطلاحا هو ما وضع للامر المشار اليه لغة
وبان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جزء المحدود ايضا عليه
اذ ربما تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية ومكتسبة بغير ذلك والى هذا اشار بالمثال في
قوله نحو هذا للمفرد المذكر ولو تاويلا ونحو هذه وذي وذه وتي وته باسكان الها وذهي
وتهي وذات وذه وته بالاختلاس وذات بالضم للمؤنثة المفردة ولو تاويلا ونحو ذان للمثنى
المذكر وتان للمثنى المؤنث ويستعملان بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا والاصح وعليه ابن الحاجب
انهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة لفقد شرطها التثنية من قبول
التنكير لملازمة اسماء الاشارة للتعريف ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي
الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب ونحو هؤلاء ممدودا او مقصورا
لجمعهما والمد لغة اهل الحجاز وهي الفصحى وبها جاء التنزيل نحو هؤلاء بناتي والقصر لغة اهل
نجد من تميم وقيس وربيعة واسد وجيئه للعقلاء اكثر من مجيئه لغيرهم نحو ذم المنازل بعد منزلة
اللوى والعيش بعد اولئك الايام هذا كله في المشار اليه القريب واما البعيد فتلحقه كاف
حرفية في اخره دالة على بعده تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا في الافصح بحسب ما كان المشار
اليه مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا ليتبين بها احوال المخاطب من افراد وتثنية وجمع
وتذكير وتانيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث وتتصل بها علامة
التثنية والجمع وانما حكموا بحرفية الكاف في ذلك لعدم محل لها من الاعراب لانتفاء الرافع
والناصب والجار وانتفاء المضاف لان اسماء الاشارة لا تضاف لانها لا تقبل التنكير والمضاف
لا بد ان يكون نكرة حتى لو كان معرفة نوي تنكيره لاجل الاضافة وفي الكاف المذكورة وجهان اخران
احدهما افرادها مفتوحة في الاحوال كلها فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه
على مطلق الخطاب فقط وثانيهما افرادها مفتوحة في التذكير مكسورة في التانيث فلها
على هذا الوجه حالتان ثم على طريق ابن مالك رحمه الله وغيره من المحققين من انه ليس للمشار
اليه الا مرتبتان قربى وبعدى لك تجريد الكاف من اللام ولك قرنها بها الا في المثنى
مذكرا كان او مؤنثا فيجب تجريد كل منهما استثقالا لكثرة الزوائد فلا تقل ذانلك
ولا تانلك بل ذانك وتانك بنون مشددة او مخففة كما يأتي ايضا ولا في الجمع على لغة
من مده وهم الحجازيون وعند تميم من قصره ولا فيما تقدم منه من اسماء الاشارة ها
التنبيه فيقال هذاك ولا يجوز هذالك وعلى طريق غير ابن مالك وهم الجمهور من انه

Copyright © King Saud University